المخاطر المناخية وأثرها على الأمن القومي العراقي: التحديات والفرص

م.م. فاطمة ميثم مصطفى
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Fatima.Maytham@nahrainuniv.edu.iq

المخاطر المناخية وأثرها على الأمن القومي العراقي: التحديات والفرص

م.م. فاطمة ميثم مصطفى
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Fatima.Maytham@nahrainuniv.edu.iq

يواجهُ العراق في العقدين الأخيرين تحديات بيئية ومناخية متفاقمة، باتت تشكل تهديدًا متصاعدًا لأمنه القومي تتجلى هذه التحديات في مظاهر متعددة، أبرزها: تراجع نسب الأمطار، والجفاف الحاد، وشح المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي الزراعية، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات تفوق المتوسط العالمي وتنعكس هذه الظواهر المناخية سلبًا على قطاعات حيوية، مثل الأمن الغذائي والمائي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ما يُضعف من قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها الداخلي ووحدة نسيجها المجتمعي.

يسعى هذا البحث إلى تحليل الأبعاد المتداخلة بين التغيرات المناخية والأمن القومي العراقي، عبر مقاربة علمية متعددة التخصصات، تستند إلى البيانات المناخية، والتقارير الرسمية، والنماذج النظرية للأمن البيئي، ويركّز البحث على تحديد أبرز التحديات التي تعيق استجابة الدولة العراقية لهذه المخاطر، بما في ذلك ضعف البنية المؤسسية، وغياب التخطيط الاستراتيجي البيئي، وتراجع فعالية السياسات العامة في إدارة الموارد الطبيعية.

كما يستعرض البحث الفرص الكامنة في تبنّي نموذج جديد للأمن المناخي، يقوم على التكامل بين الأبعاد البيئية والتنموية والأمنية، ويعزز من قدرة العراق على التكيف مع المتغيرات المناخية وتشمل هذه الفرص: الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتطوير البنية التحتية المائية، وتفعيل الشراكات الإقليمية والدولية، وبناء منظومات إنذار مبكر للكوارث البيئية.

يخلص البحث إلى أن معالجة المخاطر المناخية بوصفها تهديدًا للأمن القومي لم تعد خيارًا، بل ضرورة وطنية، تتطلب إعادة هيكلة السياسات والمؤسسات ذات الصلة، وبناء قدرات الدولة والمجتمع على الاستجابة الفعّالة والمرنة في مواجهة التغيرات المناخية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: (البيئة، التغيرات المناخية، المخاطر، المخاطر المناخية، الامن القومي).

"Climate Risks and Their Impact on Iraqi National Security: Challenges and Opportunities"

Fatima Maitham Mustafa
Fatima.Maytham@nahrainuniv.edu.iq

Over the past two decades, Iraq has faced worsening environmental and climate challenges, which have become a growing threat to its national security. These challenges manifest in multiple forms, most notably: declining rainfall, severe drought, water scarcity, desertification, and the degradation of agricultural land, along with rising

temperatures at rates exceeding the global average. These climatic phenomena negatively impact vital sectors, such as food and water security, and economic and social stability, weakening the state's ability to maintain its internal stability and the unity of its social fabric.

This research seeks to analyze the interconnected dimensions of climate change and Iraqi national security through a multidisciplinary scientific approach based on climate data, official reports, and theoretical models of environmental security. The research focuses on identifying the most prominent challenges hindering the Iraqi state's response to these risks, including a weak institutional structure, the absence of strategic environmental planning, and the declining effectiveness of public policies in managing natural resources. The research also explores the opportunities inherent in adopting a new model for climate security, based on the integration of environmental, developmental, and security dimensions, and enhancing Iraq's ability to adapt to climate change. These opportunities include investing in the green economy, developing water infrastructure, activating regional and international partnerships, and building early warning systems for environmental disasters. The research concludes that addressing climate risks as a threat to national security is no longer an option, but rather a national necessity, requiring the restructuring of relevant policies and institutions and the building of state and societal capacities to respond effectively and resiliently to accelerating climate change.

Keywords: Environment, Climate Change, Risks, Climate Risks, National Security.

المقدمة

يواجهُ العراق مجموعة من المخاطر المناخية والبيئية التي يلاحظ تأثيرها المطرد على الأمن القومي؛ إذ يسهم ارتفاع معدلات درجات الحرارة وندرة المياه والتلوث وخسارة التنوع الاحيائي واسع النطاق ومجمل تأثيرات التغير المناخي والضغوط البشرية على البيئة في إثارة الاضطرابات والتوترات المحلية وزيادة أبعاد الهشاشة بمختلف أصنافها.

ويتفاقم الوضع بسبب الآثار التي تتركها تلك المخاطر على مجموعات مختلفة وبشكل مختلف، وإن التغيير المناخي والتدهور البيئي فضلاً عن آثارهما اللاحقة، سيهدد وباستمرار إدامة أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة الحرمان الذي تواجهه بعض المجموعات في حين أن العديد من هذه المخاطر تتطلب استجابة تمتد إلى ما هو أبعد من قطاع الأمن، فإن للمؤسسات الأمنية دور مهم، يتمثل في هذا السياق وحول ثلاثة محاور أولها مسؤولية قطاع الأمن بشأن إدارة مخاطر الكوارث والحماية المدنية التي يمكن أن تساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي على المجتمعات. ويتمثل البعد الثاني إلى سلطات إنفاذ التشريعات البيئية والقدرات المتعلقة بالمعالجة، والتي يمكن أن تساعد في حماية البيئة من زيادة التدهور والمساهمة في الجهود الرامية إلى معالجة التلوث، و يتمثل البعد الثالث في التركيز على الأمن وتقديم الخدمات لمصلحة

المواطن، إضافة الى الأثر الإيجابي على الطريقة التي تنظر عبرها المجتمعات للقطاع الأمني، والتي من شأنها تعزيز شرعية الدولة والثقة في الحكومة.

ونظراً لتأثيرات تغير المناخ التي ترفع من وتيرة وشدة مجموعة من الظواهر، بضمنها موجات الحر والفيضانات والحرائق وغيرها من الكوارث ذات الصلة مثل تدهور الأراضي وشحة الموارد المائية وانخفاض الانتاج الزراعي وهجرة المجتمعات المتأثرة والهشة، ويأتي انقطاع التيار الكهربائي ليزيد من التأثير، فإن دور المؤسسات الأمنية فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث سيكون ذا أهمية متزايدة، ويوفر فرصة قيمة للمؤسسات للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات والحكومة المحلية من أجل تخفيف مخاطر التغيير المناخي والتدهور البيئي على المستويات القصيرة والبعيدة الأمد. كما تمتلك المؤسسات الوطنية، مثل مفتشي البيئة والشرطة البيئية والكمارك، القدرة على تأدية دور أقوى في منع والتعامل مع حالات الضرر بحق البيئة مثل الاستخدام غير المشروع للمياه والتلوث، ومقاضاة المخالفين، وهناك روابط مهمة بين هاتين الوظيفتين، إذ إن مشاكل مثل التلوث الناجم عن النفايات السامة والمشاريع الصناعية، لا تقتصر عواقبها الخطيرة على الصحة العامة فحسب، بل تزيد أيضاً من تدهور الخدمات المهمة التي تدعم النظام البيئي السليم والتي يمكن أن تخفف من آثار التغير المناخي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، وهي:

١. تحليل طبيعة المخاطر المناخية في العراق، من حيث الأسباب والمظاهر والاتجاهات المستقبلية.

٢. تحديد تأثيرات التغيرات المناخية على عناصر الأمن القومي العراقي، ولاسيما الأمن المائي، والغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي.

٣. تقييم قدرة المؤسسات والسياسات العراقية على مواجهة التحديات المناخية.

٤. تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية المتاحة لتعزيز الأمن المناخي في العراق، عبر التكيف، والتعاون الإقليمي، وتطوير الإدارة المتكاملة للموارد. واقتراح توصيات عملية لصانعي القرار.

مشكلة البحث:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: بالرغم من تصاعد حدة التغيرات المناخية في العراق في العقود الأخيرة، وتزايد آثارها السلبية إلا أن استجابات الدولة العراقية يغيب عنها البُعد الاستراتيجي المرتبط بالأمن القومي، ومن هنا تطرح الإشكالية الرئيسة للبحث نفسها:

كيف تؤثر المخاطر المناخية في الأمن القومي العراقي، وما التحديات التي تعيق الاستجابة الفعالة لهذه الظاهرة، وما الفرص المتاحة لبناء استراتيجية وطنية للأمن المناخي؟

فرضية البحث:

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها: أن تحويل التحديات إلى فرص ممكن عبر تبنّي سياسات تكيف فعالة، وتعزيز الحوكمة البيئية، وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن المناخي.

الإطار المنهجي للبحث:

لإثبات فرضية البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها تماشيا مع طبيعة الموضوع ولدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج التحليلي –الوصفي: لتحليل الوضع المناخي وأثره في الأمن.

أولا: الأمن القومي في ظل نظرية المخاطر المعقدة

يمثل مفهوم الأمن القومي البعد الاستراتيجي الذي تتفاعل فيه طبيعة الحدود الجغرافية للدولة التي تتداخل مع طبيعة علاقات الجوار، فهو نوع من التداخل بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوسياسية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تنشط في داخله الإرادة القومية، وبهذا يصبح الأمن القومي البعد الدائم للدولة، وتضع الدول مسألة حماية وجودها وضمان تطورها في مقدمة تطلعاتها وفوق كل الاعتبارات، وهذه الحقيقة لا تتغير مهما بلغت قوة أي من الدول، فتحركها يرمي في جانبه الأهم إلى حماية بقائها بالعمل على ضمان الاستقلال القومى والاحتفاظ بحزام أمن للسلامة الإقليمية والدفاع عن المصالح الحيوية، ونجاح الدولة في توفير الأمن لنفسها مهما كان نسبياً مؤثر في فاعلية سياستها الخارجية.

١- مفهوم الامن القومي :

ظهر مفهوم الأمن القومي بشكل عملي قبل أن يتم التنظير له كمفهوم مع معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨م، واستمر في التطور إلى أن أصبح مفهوماً متداولاً على مستوى عالمي مع إنشاء الولايات المتحدة مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٤٧م، وقد اختلف الباحثون بشأن مفهوم الأمن القومي ومدلولاته؛ إذ اقتصر تحقيق الأمن القومي في البداية على تقوية القدرات العسكرية للدولة بحيث تكون في مأمن من أية اعتداءات عسكرية، فاتجهت الأنظار إلى المعنى الضيق الذي يختزل الأمن القومي في إطار المفهوم العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول[١].

وكان الصحفي الأمريكي ولتر ليبمان من أوائل من استخدم تعبير الأمن القومي، وعرفه بأنّه القوة العسكرية التي تضمن للدولة عدم التضحية بمقدراتها لتجنب ويلات الحروب، وقدرتها على حماية نفسها فليبمان في تعريفه يركز على استخدام القوة العسكرية لحماية المصالح المشروعة[٢].

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" يشير هذا التعريف مباشرة إلى استخدام عناصر القوة المختلفة بما فيها العسكرية، مما يتيح للدول القيام بتصرفات عدوانية على غيرها من الدول، ويعبر هذا المنطق عن توجه الدولة التي ينتمي إليها كيسنجر (الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للقوة التي تتمتع بها من دون اعتبار لحفظ حق الآخرين في البقاء إن التركيز على الجانب العسكري للأمن يدفع بالدول إلى زيادة قدراتها العسكرية، وإلى تهديد الأمن البشري، وليس حمايته فكثيراً ما كان انزلاق الدولة لسباق التسلح سبباً في نقص أمنها بدلاً من زيادته، وأبرز مثال على ذلك الاتحاد السوفيتي سابقا الذي كان قد تفكك بالرغم من امتلاكه ترسانة ضخمة من الأسلحة[٣].

لهذا ظهر اتجاه آخر ينظر إلى مصطلح الأمن القومي بأنه أشمل وأوسع، فهو يتضمن جوانب متعددة سياسية اقتصادية عسكرية ثقافية[٤]، تنموية تحمل أهداف الدول والمجتمعات وقيمها ومصالحها، فقد تطور مفهوم الأمن القومي، وأصبح يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بصرف النظر عن شكل هذا التهديد ومصدره[٥]".

ويعرف فريدريك هارتمان الأمن القومي بقوله: "الأمن" هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة، ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن في هذا الاتجاه هو ما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. واستطرد قائلاً: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لاعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل[٦]، اما تعريف روبرت ماكنمارا Robert Monomara للأمن هو عبارة عن تنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وإن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة عبر ماكنمارا بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن القومي، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية". إذ تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات

الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أنّ التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وربط ما كنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان[٧].

فالأمن القومي هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن و في عمل باري بوزان على توسيع قطاعات الأمن إلى عدد من القطاعات، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وعسكرية، أكد أن هذه القطاعات متشابكة وتعمل بصفة مرتبطة لتحقيق الأمن، إلا أنه عدّ القطاع العسكري أهم قطاع للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وربط ما كنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان[٨].

٢- نظرية المخاطر المعقدة:

يواجه الأمن في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية مجموعة من المخاطر تؤثر بشكل سلبي في حالة الاستقرار والطمأنينة فيه، أو قد يكون مدخلاً لتحويل الخطر الى فرصة في الاستراتيجيات التي تبنى وفقاً للمخاطر، وليس وفقاً للمصالح، في بعض الدول، يقول عالم الاجتماع الالماني أولريش بيك إنّ المجتمع الحديث لا يتبادل المنافع فقط، بل كذلك الأضرار يستخدم مصطلح المخاطر في جميع المجالات[٩]، فيعرف تيري ديبيل المخاطر الأمنية بأنّها: محصلة التهديد مضافاً إليها قابلية التعرض للخطر"؛ أي قابلية التعرض للخسارة أو الأذى أو الفقدان، وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الأصول المعرضة للخطر ، تدل على احتمال الخسارة أو الربح، أو الإصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان والمخاطر الأمنية هي أعلى مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات والثغرات الأمنية في الدولة [١٠]. وفقاً للمنظور العلمي، فإنّ الخطر يفهم على أنّه خاصية تدل على شيء محتمل الوقوع يلحق ضرراً معنوياً أو مادياً، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة. ويرى أولريش بيك في كتابه مجتمع المخاطر " ان الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والمجتمعات، وقد حدث فعلاً، أو يوشك أن يحدث، وهناك امكانية لاحتوائه إن لم يتفاقم، كما يؤكد أولريش بيك أن الأخطار استفحلت، وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي، وتزايدت تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار بين المناطق[١١] ونشرت وزارة الأمن الوطني الامريكية عام ٢٠١١، معجما بعنوان إدارة المخاطر عرفت فيه المخاطر الأمنية على انها احتمال حدوث نتيجة غير مرغوب فيها لحدث معين. وعرف اخرون المخاطر الأمنية بأنها " نتاج

تفاعل التهديدات الأمنية مع الثغرات الأمنية الموجودة في الدولة والتداعيات المحتملة، أي أنها منطقة الخطر المشتركة، التي تتفاعل فيها المخاطر[١٢]، تُعد نظرية المخاطر المعقدة من أبرز الأطر النظرية المعاصرة التي تُستخدم لفهم التهديدات العابرة للقطاعات، والتي تنتج عن التفاعل الدينامي بين عناصر طبيعية، اقتصادية، سياسية واجتماعية. تطرح هذه النظرية تصورًا مختلفًا عن المفهوم التقليدي للمخاطر، إذ لا ترى فيها تهديدًا منفردًا يمكن عزله ومعالجته، بل تعدّها سلسلة مترابطة من التأثيرات المتداخلة، يصعب الفصل بينها أو التعامل معها بأدوات قطاعية ضيقة[١٣].

في السياق العراقي، تُسهم التغيرات المناخية، كالجفاف المتزايد وارتفاع درجات الحرارة وتراجع الموارد المائية، في خلق ما يُعرف بالأثر المتسلسل للمخاطر، إذ يبدأ التدهور البيئي عبر تناقص مناسيب نهري دجلة والفرات، مما يضعف الأمن المائي، ثم يتبعه انهيار تدريجي في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى هجرة السكان من الريف إلى المدن، وبالنتيجة تزايد الضغط على البنية التحتية الحضرية، وارتفاع نسب البطالة والتوترات الاجتماعية، وتُظهر هذه التحولات ما تُشير إليه نظرية المخاطر المعقدة من أن الخطر لا يكون في ظاهرة واحدة (كالجفاف)، بل في سلسلة التأثيرات اللاخطية التي تولدها هذه الظاهرة. كما تؤكد النظرية عدم القدرة على الاستجابة الشاملة والمترابطة يزيد من تعقيد المشهد، ويحوّل الأزمات البيئية إلى تهديدات للأمن القومي[١٤] .

ثانيا: المخاطر المناخية: التحديات والفرص

في عالم يتزايد فيه الترابط بين القضايا البيئية والتكنولوجية والأمن القومي، تبرز الحاجة الماسة لفهم هذه العلاقة المعقدة وتحليلها، ولاسيما في العراق، فلم يعد الأمن القومي مقتصراً على المجالات التقليدية كالدفاع والسياسة، بل أصبح يشمل أبعادًا متعددة تتجاوز هذه، وعلى ذلك يمكن التركيز على المخاطر البيئية؛ إذ بدأ العراق يشعر بوطأة تغير المناخ وزيادة المخاطر الأمنية ذات الصلة. وكان الزيادة الظواهر الجوية، بدءًا من درجات الحرارة المرتفعة والجفاف والتصحر وصولا إلى الفيضانات والعواصف الرملية والغبارية، عواقب وخيمة بما في ذلك ندرة المياه وفقدان سبل العيش الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المعتمدين على القطاع الزراعي، والنزوح والهجرة بسبب المناخ، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، كما ازدادت قابلية البلد على التأثر بهذه العواقب بسبب القدرات المحدودة ونقص الهياكل والآليات التي يمكنها الاستجابة لذلك، فآثار تغير المناخ أدت إلى تفاقم التحديات الكثيرة التي تواجهها البلاد على صعيد الأمن القومي، إذ تم تصنيف العراق كخامس أكثر البلدان عرضة للانهيار المناخي، إذ يتأثر بارتفاع درجات الحرارة، وعدم كفاية هطول الأمطار وتناقصه وتفاقم حالات الجفاف وندرة المياه والعواصف

الرملية والترابية المتكررة والفيضانات، ومما زاد من حدة هذا الخطر هي تفاقم سياسات المياه في البلدان المجاورة الذي ادى إلى تقليص مصادر المياه الحيوية، في حين يعمل النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري والاستخدام غير الفعال للمياه على زيادة الطلب على المياه وبدون الإعداد والتخطيط، من لمرجح أن يكون حجم التغير البيئي مدمراً، وقد يجبر العراقيون على الانتقال الى مناطق أخرى من أجل البقاء[١٥]، إذ أصبحت الهجرة المناخية حقيقة واقعة في العراق، ففي نهاية عام ٢٠٢١، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ما يقرب من ٢٠ ألف نازح بسبب ندرة المياه في ١٠ محافظات فقط من أصل ١٩ محافظة، وارتفاع الملوحة، وسوء نوعية المياه، في حين وجدت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين عام ٢٠٢١ أنه في الجفاف في المناطق المتضررة كان لدى أسرة واحدة من كل ١٥ أسرة أحد أفرادها مجبر على الهجرة بحثًا عن عمل ومع تكثيف التغيرات البيئية، من المرجح أن يتزايد النزوح بشكل كبير.

إن تأثير تغير المناخ يتزايد كل عام، وكذلك سكان العراق الذين من المتوقع أن يصلوا إلى ٨٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ في حين أن موارد البلاد آخذة في التناقص. وترتفع درجات الحرارة في العراق بمعدل أسرع بنحو سبع مرات من المتوسط العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه عبر التبخر. وبحلول نهاية هذا القرن من المرجح أن تنخفض مستويات المياه في نهري دجلة والفرات بنسبة لا تقل عن ٣٠% وقد تصل إلى ٧٠%، مما يستلزم التخطيط طويل المدى لإدارة الموارد، ولاسيما في المناطق الزراعية. وقد أدى فقدان سبل العيش الزراعية في المناطق التي تعاني من شح المياه إلى تسريع وتيرة الهجرة عبر المحافظات الجنوبية والوسطى في العراق وإثارة نزاعات على المستوى المحلي بشأن تقاسم المياه ابتداءً من سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن ١٣٠،٧٨٨ شخصا ما زالوا نازحين بسبب عوامل تتعلق بظروف الجفاف وندرة المياه الحادة، وفي عام ٢٠٢٣ فقد أجرى المعهد الأمريكي للسلام، بالتعاون مع معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية بالسليمانية، بحثا بشأن دوافع أزمة ندرة المياه وعواقبها في العراق تؤكد النتائج التي توصلنا إليها على أهمية اتباع نهج لإدارة المياه في عصر تغير المناخ. وخلافاً للمخاطر الأخرى، فإن منع أسوأ النتائج في أزمة المياه في العراق سوف يتطلب استراتيجية أكثر شمولية تغطي الطيف الكامل من المنبع إلى المصب. هناك حاجة إلى مشاركة عاجلة ومستدامة على جميع المستويات، الإقليمية والمحلية منذ عام ١٩٧٤ ، قامت تركيا ببناء ٢٢ سدًا ومحطة للطاقة الكهرومائية ومشاريع الري على نهري دجلة والفرات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت إيران في بناء أكثر من عشرة سدود ونواظم على روافد نهر دجلة، مما أدى إلى تأثر المحافظات العراقية مثل ديالى، إذ تعدّ الروافد المقبلة

من إيران المصدر الوحيد للمياه في المحافظة، بخلاف هطول الأمطار المتضائل، وكان التأثير جذريا منذ بدء بناء السدود الكبرى في السبعينيات، وفقا الإحصاءات وزارة المياه العراقية يتطلب هذا الوضع تدخلاً عاجلاً وتحركاً استراتيجياً لمواجهة تداعياته المحتملة على مختلف الأصعدة، إذ من الناحية البيئية، يؤدي نقص المياه إلى تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، مما يعرض الثروة الطبيعية للعراق لخطر جسيم، وعلى الصعيد المجتمعي والسياسي، يمكن أن يفاقم نقص المياه التوترات الداخلية ويعمق الانقسامات المجتمعية، لاسيما في مناطق تعتمد بشكل كبير على الموارد المائية. كما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات محتملة مع الدول المجاورة بشأن تقاسم الموارد المائية، وهنا يبرز الخطر من الناحية الدبلوماسية، إذ يتطلب هذا التحدي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان حقوق العراق المائية، وإن التفاوض على اتفاقيات مائية عادلة ومستدامة مع دول المنبع يعد أساسيًا لضمان الاستقرار والأمن الإقليمي[١٦].

وفي سياق آخر يعد التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية والعسكرية مضراً بالصحة العامة، ويزيد من العبء على النظام الصحي، مما يُعد خطراً مباشرًا للرفاهية العامة والاستقرار، وقد أدى الصراع إلى تلويث مصادر المياه، وترك العراق مليئا بملايين الأطنان من الأنقاض والحطام من المدن والبلدات المدمرة من تنظيم داخل وعمليات التحرير، فضلاً عن النفايات السامة من المواقع الصناعية وتكرير النفط الحرفي.

١ – التحديات:

برزت التحديات المناخية كأحد أخطر المهددات غير التقليدية للأمن القومي العراقي، إذ تداخلت آثار التغير المناخي مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مفرزةً حالة من التحدي البنيوي في مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء، فقد شهد العراق في السنوات الأخيرة، وبشكل أكثر حدة في فترة الحكومة الحالية انخفاضًا كبيرًا في مناسيب نهري دجلة والفرات، نتيجة بناء السدود في دول المنبع كتركيا وإيران، من دون التوصل إلى اتفاقيات قانونية ملزمة تحفظ الحقوق المائية للعراق هذا الانخفاض الحاد في الموارد المائية تسبب في تراجع خطير في المساحات المزروعة، وانكماش المناطق الرطبة مثل الأهوار، ما أدى إلى تدهور التنوع البيئي وانقراض بعض الأنواع الحيوية، إضافة إلى فقدان آلاف العائلات لمصادر رزقها، مما أجبرها على النزوح نحو المدن، وبالنتيجة تراكم الضغط على الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحضرية[١٧].

وبالرغم من إعلان الحكومة عن عدد من المبادرات البيئية، كبرامج التشجير ومكافحة التصحر، وإنشاء دائرة خاصة بالتغير المناخي داخل وزارة البيئة، إلا أن معظم هذه المبادرات لا تزال محدودة من حيث التمويل والتنفيذ، وتعاني من غياب التنسيق المؤسسي والاستدامة في التخطيط كما أن التعامل الحكومي مع التغير المناخي لا يزال يغلب عليه الطابع التقني والتجزيئي، من دون مقاربة أمنية شاملة تدمج البعد البيئي ضمن استراتيجيات الأمن القومي فعلى سبيل المثال، لم يتم حتى الآن تطوير منظومة إنذار مبكر أو خطط استجابة سريعة للكوارث المناخية مثل الفيضانات أو العواصف الترابية، التي أصبحت أكثر تكرارًا وحدة في السنوات الأخيرة في السياق الاقتصادي، لا يزال العراق يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط، في ظل ضعف التنويع الاقتصادي وانعدام الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة أو المشروعات ذات البعد البيئي هذا الاعتماد الأحادي يجعل الدولة شديدة الهشاشة أمام أي تحولات في سوق الطاقة العالمي، لا سيما مع تصاعد السياسات الدولية للحد من الانبعاثات الكربونية، والاتجاه العالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويضاف إلى ذلك محدودية الوعي المجتمعي [١٨]بالمخاطر المناخية، وضعف انخراط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في جهود التثقيف البيئي من جهة أخرى ، فإن التغير المناخي يزيد من فرص النزاعات المحلية على الموارد، خصوصًا في المناطق الزراعية التي تعاني من شح المياه وتدهور الأراضي، مما قد يعزز من النزاعات، ويزيد من العبء الأمني على الدولة كما أن العوامل المناخية باتت تُستخدم كمحدد استراتيجي في العلاقات الإقليمية، ما يستدعي إعادة تعريف الأمن القومي العراقي ليشمل الأبعاد البيئية والمناخية كجزء من أولويات الأمن الوطني وعليه إن التحديات المناخية في العراق لم تعد مجرد قضايا بيئية معزولة، بل تحولت إلى أزمات تمسّ جوهر الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويستوجب الأمر تبني استراتيجية وطنية للأمن المناخي ترتكز على الحوكمة البيئية، وتفعيل الدبلوماسية المائية[١٩]، وتحقيق تكامل مؤسسي بين الجهات الأمنية والبيئية والزراعية والاقتصادية، إلى جانب تعزيز الشراكات الدولية والاستفادة من الدعم التقني والتمويلي الذي توفره الاتفاقيات المناخية العالمية، مثل اتفاق باريس للمناخ[٢٠].

٢- الفرص:

على الرغم من أن التغيرات المناخية تمثل تهديدًا متصاعدًا للأمن القومي العراقي، إلا أنها تتيح في ذات الوقت مجموعة من الفرص الاستراتيجية التي يمكن أن تُوظف لتعزيز استقرار الدولة وتحديث بنيتها الاقتصادية والبيئية في مقدمة هذه الفرص تأتي إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر[٢١]، إذ يملك العراق إمكانات هائلة في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،

ولا سيما في مناطق الجنوب والغرب التي تسجل أعلى معدلات الإشعاع الشمسي. إن الاستثمار في الطاقة المتجددة لا يوفر فقط مصدرًا بديلًا للطاقة، بل يسهم أيضًا في تقليل الاعتماد على النفط، وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات التكنولوجيا النظيفة، ما يعزز مناعة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات السوق العالمي.

كما يمثل ملف المياه فرصة للعراق لتفعيل الدبلوماسية البيئية الإقليمية، عبر الدخول في شراكات واتفاقيات مستدامة مع دول المنبع (تركيا وإيران)، بما يضمن حقوق العراق المائية، ويحد من التوترات المستقبلية هذه الدبلوماسية يمكن أن تكون مدعومة بإطار قانوني دولي ومساندة من المؤسسات الأممية المختصة، ما يمنح العراق موقعًا تفاوضيًا أقوى ويعزز حضوره في المحافل البيئية إضافة إلى ذلك، يمكن توظيف تحديات المناخ في تحفيز برامج تنموية محلية للتكيف المناخي[٢٢]، تشمل دعم الزراعة الذكية مناخيًا، وتطوير تقنيات حصاد المياه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، مما يسهم في تنمية الريف العراقي، والحد من النزوح الداخلي، وتحقيق نوع من العدالة البيئية والاجتماعية. كما تتيح المشاركة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالمناخ، مثل اتفاق باريس، فرصة للوصول إلى تمويلات من صناديق المناخ الدولية، والاستفادة من الدعم الفني والتقني، مما يساعد العراق على بناء منظومة وطنية متطورة لإدارة الأزمات البيئية.

إلى جانب ذلك، تبرز فرصة بناء منظومات وطنية للإنذار المبكر والاستجابة للكوارث الطبيعية، عبر اعتماد التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية، مما يزيد من جاهزية الدولة في مواجهة الكوارث المناخية كالفيضانات والعواصف الرملية. وأخيرًا، يُعد رفع الوعي البيئي وتعزيز الثقافة المناخية فرصة لتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع التعليمي والإعلامي، في إرساء قواعد سلوك بيئي مستدام يسهم في حماية الموارد الطبيعية ويزيد من المشاركة الشعبية في صيانة الأمن البيئي.

وعليه، فإن العراق يمتلك رصيدًا من الفرص المناخية التي يمكن استثمارها ضمن إطار استراتيجي شامل، يعيد تعريف الأمن القومي ليشمل الأبعاد البيئية، ويعزز من قدرة الدولة على التكيف مع التحولات العالمية، ويحوّل التحديات المناخية إلى رافعة للتنمية المستدامة والاستقرار الوطني[٢٣].

الخاتمة والتوصيات :

إنّ التحولات المناخية باتت تُشكّل تهديدًا متناميًا للأمن القومي في العراق، نظراً لتأثيرها المباشر وغير المباشر على الموارد الحيوية، والاستقرار الاجتماعي، والاقتصاد الوطني، والسياسات الداخلية والخارجية لقد أبرز هذا البحث كيف أن ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه،

وتكرار موجات الجفاف، والعواصف الترابية، وانخفاض الإنتاج الزراعي، ليست مجرد ظواهر بيئية، بل تحولت إلى عوامل ضغط تُفاقم هشاشة البنية الأمنية وتزيد من احتمالات النزاع والهجرة والنزوح الداخلي.

وبالرغم من حدة هذه التحديات، فإن العراق يمتلك فرصًا مهمة للتكيف والتعامل مع هذه المخاطر، عبر تبني سياسات مناخية مستدامة، وتعزيز الحوكمة البيئية، وتفعيل الشراكات الدولية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. كما أن إدماج البعد المناخي ضمن استراتيجيات الأمن القومي بات ضرورة ملحّة، لضمان استقرار الدولة وحماية مصالحها الحيوية.

وإن الرؤية الاستراتيجية لمعالجة المخاطر المناخية لا ينبغي أن تقتصر على الجانب البيئي، بل يجب أن تُدمج ضمن الأطر التنموية والأمنية الشاملة، بما يعزز من قدرة العراق على الصمود والتكيف في وجه التحديات المناخية الراهنة والمستقبلية، ويحوله من ضحية لتغير المناخ إلى فاعل إقليمي في إدارة تداعياته.

في ضوء ما توصل إليه هذا البحث من نتائج حول المخاطر المناخية وأثرها المتصاعد على الأمن القومي العراقي، تبرز الحاجة إلى تبني حزمة من التوصيات العملية والاستراتيجية التي من شأنها دعم صانعي القرار، وتعزيز استجابة الدولة والمجتمع لهذه التحديات المعقّدة، وتتمثل فيما يأتي:

١. إعداد استراتيجية وطنية للأمن المناخي.

تتضمن هذه الاستراتيجية دمج قضايا التغير المناخي ضمن خطط الأمن القومي والتنمية المستدامة، مع تحديد الجهات المسؤولة وآليات التنفيذ.

٢. تفعيل مبدأ الأمن البيئي:

وذلك غبر إدماجه ضمن مناهج التدريب الأمني والعسكري، وبناء قدرات المؤسسات الأمنية على فهم ورصد الآثار البيئية التي قد تتحول إلى مصادر تهديد للأمن.

٣. إنشاء مرصد وطني للمخاطر المناخية:

مهمته جمع البيانات وتحليلها وإصدار تقارير دورية، تسهم في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة فيما يخص التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد والسكان، واستدامة الموارد، واستقرار المجتمعات، وسلامة الدولة.

المصادر

[1] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991), p. 16.
[2] Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic (Boston: Little, Brown and Company, 1943), p51.
[3] Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994), p585.
[4] Michael C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics," International Studies Quarterly 47, no. 4 (2003), p511-531.
[5] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991), p16-25.
[6] Frederick Hartmann, Security Policy and the Security Dilemma (London: Frank Cass, 1991), p24-26.
[7] Robert S. McNamara, "Security in the Contemporary World خطاب ألقاه في مونتريال، ١٨ مايو ", ,.١٩٦٦https://academic.oup.com/dh/article-abstract/43/3/493/5280766

[8] Ibid
[9] Ulrich Beck, Risikogesellschaft: Auf dem Weg in eine andere Moderne (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1986), p25.
[١٠] تيري ديبيل ،استراتيجية الشؤون الخارجية ..منطق الحكم الامريكي :ترجمة وليد شحادة ،دار الكتاب العربي ،بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢٦٥
[١١] جناوي عبد العزيز ،راديغمات سوسيولوجيا المخاطر ، مدلة العلوم الاجتماعية ،ع ٣٣، المجلد ٧ ، الجزائر ، جامعة الاغواط ،٢٠١٩، ص٧٢
[12] U.S. Department of Homeland Security. DHS Risk Lexicon. Washington, DC: Office of Risk Management and Analysis, 2011.
[13] Nicolas Mayer et al., A Systematic Approach to Define the Domain of Information System Security Risk Management في ,Information System Security Risk Management, 2013,p 13
[14] Seyuba, Katongo, Dylan O'Driscoll, Kheira Tarif, Kyungmee Kim, and Asha Ali. Climate, Peace and Security Fact Sheet: Iraq. Stockholm: SIPRI, April 2023.
[١٥] تقرير آثار تغيير المناخ على ديناميات النزاع في العراق : دراسة في اقضية مخمور وتلعفر والرفاعي ، Sep ٢٠٢٣، ص٢
./https://berghof-foundation.org.
[١٦] مروان سالم العلي، التحديات االستراتيجية لألمن القومي العراقي في ظل المتغيرات الدولية، العدد: ٢٠، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص ٥٥
[١٧] الامم المتحدة ، بؤنامج الامم المتحدة الانمائي ، تغير المناخ في العراق :الاثار والتحديات : بغداد : مكتب الامم المتحدة الانمائي في العراق ، ٢٠٢٢ ،
[١٨] وزارة البيئة العراقية ، التقرير الوطني الاول لتغير المناخ ، بغداد ، وزارة البيئة ، دائرة التغيرات المناخية ، ٢٠١٦ .
[١٩] ينظر الى : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،تغيير المناخ وابعاده الاستراتيجية على الامن الوطني العراقي ، بغداد ، مركز النهرين ، ٢٠٢٣
[٢٠] ينظر الى : اثير الجاف ، التغير المناخي وانعكاساته على الامن المائي في العراق ، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية ،المجلد ٥٨ ، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص٤٥-٦٨
[٢١] تقييم المخاطر والفرص في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية ،فورمينتي، لورينزو، وألكساندر كاسترين. ٢٠٢١.
Climate change risks and opportunities in Iraqi agrifood value chains.؛ جنيف: المركز الدولي للتجارة، ١١ مارس. PDF متاح عبر منظمة الأمم المتحدة/https://t.me/c/1673806116/71:ITC
[٢٢] لتداخل بين المناخ والصراع ، البنك الدولي/الأمم المتحدة 2022 .(DPPA–UNDP).
The interlinkages between climate, peace and security in Iraq.؛ نيويورك: DPPA. PDF:
https://dppa.dfs.un.org/sites/default/files/dppa_desk_study_on_the_interlinkages_between_climate_peace_and_security_in_iraq.pdf
[٢٣] التقرير الحكومي/الفاو للمقاومة المناخية FAO والحكومة العراقية. ٢٠٢٥
Iraqi Government and FAO Launch $39-Million Climate Resilience Project. ReliefWeb، ١ يونيو.
https://reliefweb.int/report/iraq/iraqi-government-and-fao-launch-39-million-climate-resilience-project-enar